الأنباء
الخميس 15 مارس 2018

لمشاهدة الصفحة PDF

اللجنة اطلعت على النتائج الأولية التي توصلت إليها شركة «ميلمان» بشأن التقاعد وفوائد قروض التأمينات

خورشيد: «المالية» تنتهي من «التقاعد المبكر» نهاية مارس الجاري
الهاشم: عرض الشركة جاء متواضعاً للغاية والاجتماع بلا قيمة

سامح عبدالحفيظ

اطلعت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها أمس على أهم ما توصلت إليه شركة «ميلمان» في دراستها بشأن «التقاعد المبكر» وفوائد قروض التأمينات الاجتماعية، ونظرت مشروع قانون لتنظيم التأمين والرقابة عليه. وقال رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن النتائج الأولية التي قدمتها الشركة المكلفة من قبل مجلس الأمة بدراسة موضوع التقاعد المبكر وتخفيض قيمة استبدال المعاش التقاعدي إيجابية. وتوقع خورشيد أن تنتهي اللجنة من دراسة الموضوعين في نهاية مارس الجاري، وإقرارهما في منتصف شهر أبريل المقبل.

صفاء الهاشم وصلاح خورشيد ود.خليل عبدالله اثناء اجتماع اللجنة المالية

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

وأوضح أن هناك معلومات وأرقاما أولية قدمتها الشركة لكن الدراسة لم تكتمل بعد، مشيرا إلى ان هناك بدائل للتصور المقدم لقانون التقاعد المبكر، وهذه البدائل مقدمة من قبل اللجنة وبعض النواب، مشددا على ان تلك البدائل لا تخرج عن روح القانون المقدم. وقال خورشيد إنه ستتم دعوة رئيس مجلس الأمة والنواب إلى أحد اجتماعات اللجنة لرؤية التقرير النهائي والخيارات التي ستكون لصالح المتقاعدين، مؤكدا ان هذا الموضوع له بعد مالي وسياسي. وأوضح ان اللجنة ستجتمع مع وزير التجارة لمناقشة قانون تنظيم التأمين والإشراف والرقابة، مشيرا إلى انه تم تشكيل فريق عمل برئاسة النائب صفاء الهاشم لإنهاء هذا الملف بأسرع وقت. وأضاف ان هناك أيضا ملاحظات على قانون السجل التجاري وسيكون هناك اجتماع خلال اليومين المقبلين لمناقشة هذا الموضوع.

من جانبها، قالت عضو اللجنة النائب صفاء الهاشم «كما توقعت فإن عرض الشركة المكلفة بدراسة التقريرين حول التقاعد المبكر جاء متواضعا للغاية، وحضرت الشركة ممثلة بشخصين لم يزودا اللجنة بأية معلومات خاصة بتفاصيل الاقتراحين». وأضافت: ما قدمته الشركة هو عرض لخطوات عملها بالدراسة، وانها ستقدم كافة الفرضيات والاحتماليات ليست معتمدة على الارقام، ولا توجد اية اجابات، لذلك الاجتماع لم تكن له اي قيمة مضافة وأكد صحة نظريتنا بفشل الشركة المكلفة التي لم تتم استشارتنا بالاساس في التعاقد معها.

لأول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

العدساني: «الميزانيات» كلّفت ديوان المحاسبة بالتحقق من سجلات المشروعات السياحية واستثماراتها

عبدالصمد: سنطلب من الحكومة التحقيق في المناقصات المقرّة من قبل مجلس الوزراء

بدر السهيل

كشف رئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبد الصمد عن ان ديوان المحاسبة أكد ان هناك بعض المسؤولين في الجهات الحكومية يطلبون رفض الموافقة على المناقصات حتى يقوم مجلس الوزراء بالفصل فيها.

وأضاف عبدالصمد في تصريح صحافي بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة ان اجتماع اليوم (أمس) كان بحضور عدة وزراء منهم الوزيرة هند الصبيح والوزيرة د.جنان بوشهري والوزير حسام الرومي وطلبوا بعض الوقت لمناقشة هذه المواضيع للرد عليها.

وقال عبد الصمد انه بالرغم من اعتقاد ديوان المحاسبة أن هناك الكثير من القرارات غير القانونية فإن مجلس الوزراء يفصل في الأمر ويؤكد انه قانوني ويفصل لصالح الجهات الحكومية.

واشار عبدالصمد الى ان يفترض ان تكون داخل العقد ولكن بعض الجهات الحكومية تجعلها في أوامر تغييرية رغم انها جزء من العقد، وبالتالي الأوامر التغييرية ايضا تكلف المال العام، وهناك أمثلة كثيرة ومن خلال الاجتماع ككل توصلنا الى اقتراحين، الأول الطلب من مجلس الوزراء التحقيق في المناقصات التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء وترتب عليها ضرر على المال العام ومحاسبة المتسبب وإفادة الديوان بنتائج التحقيق والذي يقوم بدوره بتقديم تقريره الى مجلس الامة، لافتا إلى اننا الآن بصدد البحث عن صيغة لتقديم هذا الطلب والأقرب يكون من خلال رسالة الى مجلس الامة.

وأضاف عبدالصمد اننا نأمل ان يتفهم مجلس الوزراء وجهة نظر ديوان المحاسبة، وكان هناك اعتراض او تساؤل عن مدى امكانية ديوان المحاسبة بدراسة الأمور الفنية لكل مناقصة، والديوان المحاسبة ربما لا تكون لديه القدرة على تقييم تلك المشاريع فنيا كما هو الحال في الجهات الحكومية، وهذا الأمر رد عليه الديوان بأنهم يملك جميع الكوادر الفنية القادرة على دراسة تلك المشاريع وتقييمها.

واشار عبدالصمد الى انه في اجتماع لاحق سنرى ردود مجلس الورزاء على هذه القضايا التي تم الاختلاف عليها بين الجهات الحكومية وديوان المحاسبة والتي حسم فيها مجلس الوزراء الأمر فيها لصالح الجهات الحكومية.

وقال سنطلب من مجلس الوزراء التحقيق في تلك المناقصات وما الاضرار المالية التي ترتبت على هذا الحسم لصالح الجهات الحكومية، وللإنصاف فإن مجلس الوزراء يتمسك بقشة قانونية لكي يغل يد ديوان المحاسبة عن ممارسة صلاحياته وفي بعض الأحيان يحاول ان يغل يد مجلس الأمة عن صلاحية المحاسبة، وفي احدى المرات كان ديوان المحاسبة يحقق في موضوع يخص القياديين في بعض الجهات الحكومية، ولكن الحكومة وجهت تعليماتها الى تلك الجهات بعدم تزويد الديوان بأي معلومات، بل طلب من ديوان المحاسبة اعادة المعلومات التي حصل عليها بحجة ان هذه الاجراءات غير قانونية.

وختم عبدالصمد: ان ديوان المحاسبة درس من فترة 2014/4/1 حتى 2017/2/28 ما يقارب 8639 موضوعا ورفض 254 موضوعا، مشيرا الى ان عدد المواضيع التي وافق عليها مجلس الوزراء وصلت إلى 14 موضوعا من أصل 254 موضوعا.

من جانبه، أكد مقرر اللجنة النائب رياض العدساني أن لجنة الميزانيات طلبت تكليف ديوان المحاسبة بالتحقق من سجلات المشروعات السياحية واستثماراتها والعقود المبرمة مع المستثمرين ومدى مطابقتها مع قوانين الدولة ورفع تقرير فيه حالات التعدي على أملاك الدولة والضرر الذي لحق بالمال العام ان وجد، متضمنا كل الملاحظات والمخالفات بهذا الشأن.

وأضاف أن لجنة الميزانيات تقدمت بطلب آخر وهو تكليف مجلس الوزراء بالتحقق من المناقصات والممارسات والمزايدات التي وافق عليها وأدى الى الضرر بالمال العام أو زيادة التكاليف ان وجدت مع ذكر الأسباب، وافادة ديوان المحاسبة بالنتائج ويقدم الديوان تقريرا بذلك الى مجلس الأمة. وأوضح العدساني ان ما ذكره هو بناء على اجتماعنا اليوم (امس) في لجنة الميزانيات بمجلس الأمة مع لجنة الخدمات بمجلس الوزراء وديوان المحاسبة بخصوص حسم القضايا الخلافية التي تنشأ بين الديوان والجهات الحكومية.

عدنان عبدالصمد

رياض العدساني

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

لها في كثير من المواضيع ضد ديوان المحاسبة.

واكد عبدالصمد انه سيقدم تقريرا الى الوزراء بكل المواضيع التي فصل فيها مجلس الوزراء لصالح الجهات الحكومية، وسيكون هناك اجتماع لاحق للاستماع لرأي مجلس الوزراء.

وتابع عبد الصمد انه من ضمن الأمور ان هناك بعض المناقصات

العازمي يسأل جميع الوزراء عن الأحكام القضائية

حمدان العازمي

وجه النائب حمدان العازمي سؤالا مشتركا إلى جميع الوزراء بشأن الأحكام القضائية الصادرة لصالح أو ضد الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية.

وقال العازمي في مقدمة سؤاله: نصت المادة 166 من الدستور الكويتي على كفالة حق التقاضي للناس، ونظرا لتزايد حالات امتناع بعض الجهات الحكومية عن تنفيذ أحكام قضائية صدرت لصالح مواطنين. وطالب العازمي بإفادته وتزويده بالآتي: ما الأحكام التي صدرت ضد أو لمصلحة الوزارة والجهات التابعة لكم ولم يتم تنفيذها منذ أول يناير 2013 حتى تاريخ السؤال؟ وما الأسباب التي دعت الى عدم تنفيذ هذه الأحكام

وما الأحكام التي صدرت ضد أو لمصلحة الوزارة والجهات التابعة لكم ولم يتم استئنافها أو تمييزها منذ أول يناير 2013 حتى تاريخ السؤال؟ وما الأسباب التي دعت إلى عدم الاستئناف أو التمييز؟

الفضل: الحكومة أحالت إلى «الأولويات» 15 مشروعاً حتى الآن

أحمد الفضل

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

كشف رئيس لجنة الاولويات النائب احمد الفضل ان الحكومة احالت لمجلس الامة حتى اليوم (امس) ما يقارب 15 مشروعا بقانون.

واضاف الفضل في تصريح صحافي بالمركز الاعلامي لمجلس الامة ان اجتماعنا اليوم (امس) هو الاجتماع الثالث بغياب بعض الاخوة الاعضاء بعذر وحضرت الحكومة وتناقشنا حول المشروعات بقوانين المنجزة من بعض اللجان.

واشار الفضل الى ان هناك اقتراحات بقوانين أدرجت، موضحا ان الحكومة احالت الى مجلس الامة حتي اليوم (امس) 15 مشروعا بقانون أنجزنا بعضا منها والبعض للآخر وضعناها كأولوية.

وقال الفضل ان مشاريع القوانين التي تمت إحالتها هي مشروع قانون عن الصحة النفسية ومشروع بقانون عن تنظيم الاجتماعات والمواكب الآمنة ومشروع بقانون عن شركات الامن والحراسة ومشروع بقانون عن تنظيم السجون ومشروع بقانون عن الجامعات الحكومية الذي يعتبر مشروعا جديدا ومشروعا آخر عن المنظمات النقابية ومشروعا آخر عن تنظيم العمل الخيري ومشروعا بقانون عن السجل العقاري. واكد الفضل ان قانون السجل التجاري احيل امس ولم ننته منه حتى الآن ويوم الاحد المقبل ستعقد جلسة لإقراره بالاضافة الى مشروع قانون عن الاجراءات الضريبية الموحدة الذي لن يكون كأولوية في الفترة الحالية ومشروع بقانون عن مدينة الحرير ومشروع بقانون عن الفتوى والتشريع. واشار الفضل الى ان هناك قانونا مقدما عن مشروع مجلس الدولة الذي يلغي عمل ادارة الفتوى والتشريع ونحتاج للاستفسار عنه، بالاضافة الي تعديل مرسوم بقانون التسجيل العقاري وهي كلها مشاريع من أصل 36 مشروعا بقانون.

ولفت الفضل ان هناك مشاريع لم تحل وذلك لأنها لم ينته اعدادها بشكلها النهائي من قبل الفتوى والتشريع او الادارة القانونية بمجلس الوزراء. وقال ان القوانين الأجهزة تم إرسالها للجان المختصة ونحتاج فقط الى ترتيبها، مشيرا الى اننا لا نستطيع إلغاء أي مشروع بقانون انما ترتيبها، لافتا الي ان الحكومة متحفظة على بعض بنود المشاريع ومتوافقه على البنود الاخرى وننتظر الحكومة لإبداء آرائها ومناقشتها في اللجنة.

وقال الفضل: اننا بعد عودة الرئيس من السفر ومكتب المجلس سنرتب المشاريع في اخذ المشاريع التي لها فائدة وترفع المستوى المعيشي للمواطنين منها انشاء شركات عملاقة لتوزيع الثروة على المواطنين من خلال اسهم يتم توزيعها بالمجان.

الهاشم: حاجة ملحة لتقنين أعداد العمالة الوافدة

سلطان العبدان

صفاء الهاشم وخليل الصالح

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

قالت مقررة لجنة الإحلال وأزمة التوظيف البرلمانية النائبة صفاء الهاشم إن هناك حاجة ملحة لتقنين أعداد العمالة الوافدة في المناقصات، مؤكدة ان لجنة الإحلال هي أهم لجنة مهتمة بالتوظيف بالرغم من عدم وجود خارطة طريق توضح هل هناك نظام للشرائح أم الدخل؟

وقالت الهاشم في تصريح صحافي بمجلس الأمة إن اجتماع لجنة الأولويات أمس تركز على عدد من الأولويات من ضمنها الفساد الذي استاء منه سمو رئيس مجلس الوزراء واكتشف ذلك بعد سبع حكومات، معتبرة أن الفساد التعليمي أكبر من الفساد المالي. وطالبت بخارطة طريق تبين كم الأعمار المتوقعة ما بين مخرجات التعليم بشقيه الجامعي والثانوي من 20 ــ 50 سنة ومن 50 ــ 80 سنة.

وأكدت الحاجة إلى أرقام إحصائية لمعرفة عدد شرائح طالبي الوظيفة والإحصاءات العمرية للكويتيين الذي من خلاله يتم احتساب العجز الاكتواري الذي تريده لجنة الميزانيات لقانون التقاعد المبكر. واعتبرت أن إيجاد حل للتركيبة السكانية سوف يحل العديد من القضايا منها على سبيل المثال تقنين أعداد العمالة الوافدة في المناقصات. وأضافت أن البلاد وصلت إلى مؤشرات خطيرة، مطالبة بخارطة الطريق بأرقام واضحة، فمن غير المنطقي ان الدولة تعطي دعما على الخدمات والبنزين لكل الشرائح بنفس المقدار ويتساوى في ذلك من دخله السنوي 10000 آلاف مع من دخله 120 مليونا.

وأشارت الهاشم إلى أن الحكومة لم توزع كوبونات بنزين، وطلبنا خارطة طريق من هيئة القوى العاملة عبارة عن احصائيات أو ارقام حتى تكون الصورة واضحة.

وأكدت أن هناك وظائف يشغلها غير كويتيين في القطاع الخاص، مطالبة بمنحها للكويتيين سواء بالإحلال او التعيين المباشر ومن بينها السفارات الكويتية. وبينت الهاشم انها تقدمت باقتراح بقانون لتعديل قانون الخدمة المدنية بحيث لا يتم تحجيم الكويتيين في القطاع الحكومي بحجة المعاناة من هيكل اداري مترهل، مشيرة الى انه حينما تصل الارقام في شهر ابريل المقبل فسيتم استدعاء جميع الجهات. وقالت الهاشم إن ادراج الكويت على مؤشر مدركات الفساد في اسوأ المراحل، مطالبة بإزالة البطالة الزائدة ومنح فرص للكويتيين في التوظيف.

الهيئة العامة لشئون القصّر

تنبيه وتحذير

تحذر الهيئة العامة لشئون القصّر
بصفتها وصية
على ثلث المرحوم/ عبدالله عبداللطيف العثمان

ومصفية لتركتي المرحوم/ عبدالله عبداللطيف العثمان والمرحومة/ منيره حماد العميري من أية تعديات على العقارات العائدة لثلث المرحوم/ عبدالله عبداللطيف العثمان الواقعة بمنطقة جنوب أبرق خيطان (أرض الضجيج) قسائم أرقام (٥، ٦، ٧، ٨، ٩) مخطط م/٣٥٥٨٣ أو إجراء أي تعاملات أو تصرفات مهما كان نوعها ومع أي شخص أو جهة كانت بخصوص هذه العقارات أو أية عقارات أخرى لثلث المرحوم/ عبدالله عبداللطيف العثمان.

وتحتفظ الهيئة بكامل حقوقها باتخاذ الاجراءات القانونية تجاه اي شخص أو جهة تعتدي على عقارات ثلث المرحوم/ عبدالله عبداللطيف العثمان أو تدعي أنها مفوضة عن الهيئة العامة لشئون القصّر بخصوص هذه العقارات.

كما ان الهيئة العامة لشئون القصّر غير مسئولة عن أية عقود ايجار أو أية تصرفات غير صادرة عنها بشأن هذه العقارات.

X-سايت. من إلكترونيات الغانم

قسم الصيانة

إعلان

تطلب إلكترونيات الغانم من عملائها الكرام من أصحاب الأجهزة والأدوات الكهربائية المودعة لديها قبل أو في 2018/01/15 لتصليحها مراجعة الشركة بخصوص تلك الأجهزة خلال أسبوعين من تاريخ نشر هذا الإعلان.

آخر موعد لاستلام الأجهزة هو 2018/03/21.

وإذ تتقدم الشركة بهذا الرجاء إلى عملائها الكرام فإنها تُعلن أنّ عدم مراجعتها سيترتب عليه أحقيّة الشركة في التصرُّف الكامل في تلك الأجهزة بما يحفظ حُقوقها.